

حسن السبعة

بإبطال قول من اشترط العدد والمكان
الخاص لصلاة الجمعة

نصاً ليسف

عبد العزيز بن محمد بن الصديق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما ألهم . وأنعم . وعلم . وصلى الله على سيدنا ومولانا
محمد وآله وصحبه وسلم

وبعد : فقد وقع السؤال عن العدد الذى اشترطه الفقهاء لصحة
صلاة الجمعة .

هل له دليل صحيح يعتمد عليه . وبرهان صحيح من السنة يستند
اليه . لان جماعة من أهل العمل بالسنة المرشحين عن الاقوال العارضة عن
الأدلة . صلوا صلاة الجمعة بعدد قليل لا يبلغ العدد الذى يشترطه المالكية
لذلك فوقع عليهم الاعتراض ممن لم يبلغ علمهم معرفة صحة الاقوال من
فسادها ، ولا وقفوا على حقيقة مأخذ المجتهدين القائلين بذلك . بل ظنوا
أنهم ما قرروا ذلك واشترطوه في صحة صلاة الجمعة الا لدليل صريح عندهم
في ذلك . وبرهان قوي يؤيد ما هنالك .

فحررت في الجواب عن السؤال هذه الوردات اللطاف التى سميتها
« حسن السمعة . بابطال قول من اشترط العدد . والمكان الخاص
لصلاة الجمعة » وقد الحققت بالجواب عن السؤال الكلام على اشتراطهم
لصلاتها ايضا ان تكون في مسجد على هيئة خاصة ولا بد والا كانت
باطلة لا تصح ، فان هذا ايضا مما ينبغى ان يعلم فساده . وعدم استناده
الى دليل . وبرهان .

والله سبحانه أسأل التوفيق . والهداية الى اقوم طريق .

فصل

اعلم ان من أهم مقاصد الشريعة وأعظم مظاهر الحنيفية السمحة
مخالفة اليهود والنصارى لعنهم الله فيما غيروا ، وبدلوا من شريعتهم وعدم
التشبه بهم فيما شرعوه ، واتخذوه ديناً بهواهم ، ورأيهم وشهوة نفوسهم
والبعد عن كل ما فيه رائحة التخلق باحوالهم وشؤونهم لا سيما اذا كان

ذلك في شيء من العبادات التي تقترب بها العباد الى ربهم تعالى .
وهذا كله معلوم من الدين بالضرورة لا نحتاج الى سوق الادلة عليه
ولا فطيل بذكر الجزئيات . والقضايا التي نركها الرسول صلى الله عليه
 وآله وسلم في العبادات والعادات لكون أهل الكتاب كانوا يفعلونها .
ويتخلقون بها وبمراجعة كتب السنة . يظهر ذلك للباحث جليا ، ويحصل
 عنده علم اليقين بذلك . ويكفي في ذلك مراجعة اقتضاء الصراط المستقيم
مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية

فصل

فاذا علمت هذا وتقرر عندك ايها السائل . فاعلم ان الفقهاء القائلين
باشتراط عدد معين لصحة صلاة الجمعة . غفلوا عن هذا الاصل من اصول
الشريعة . وهذا المقصد من مقاصد الحنيفية السمحة . فأدخلوا في ديننا
الحنيف البريء من العنت ، والتعنت . والتعسف ، شريعة من ديانة اليهود
ومظهر من مظاهر عبادتهم . لان اليهود هم الذين يشترطون عدداً معيناً
لصلاتهم . وقراهم في أبواب كنائسهم بجمعون ما يكمل به العدد الذي
تعمد به صلاتهم ، ونصح به عبادتهم ويكفي هذا وحده في بطلان ما ذهبوا
اليه لان شريعتنا - كما قلنا - جاءت مناقضة ، ومخالفة لديانة أهل الكتاب
المبدأة . وشريعتهم المحرفة وملتهم المغيرة بشهادة القرآن الذي اخبر عنهم
بأنهم اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله ، يحرمون عليهم ،
ويحللون لهم ما لم يأذن الله تعالى به .

واهذا - والله الحمد والفضل والمنة - لم يثبت عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم الذي اليه المرجع ، والى قوله المآب في امر الشريعة ما يدل
على اشتراط عدد معين لصلاة الجمعة ، ولا غيرها من الصلوات ، وسائر ما
اتى به القائلون بذلك ، انما هو في الحقيقة أوهام مبلية على قضايا وقعت

وانفق في وقوعها ذلك العدد الذي اشترطته كل طائفة ، وذلك لا يدل على الدعوى عند اهل العلم والفهم الصحيح

واكونهم لم يستندوا على دليل صحيح في اشتراط العدد ولا وقفوا على نص صريح في الموضوع

وقع بينهم في تعيين قدير ذلك العدد ما لا يحصر من الكلام وما لا يقوم عليه الدليل والبرهان . ولو كان عندهم نص في ذلك لما اختلفوا ولكن لما كانت المسألة مسألة نظر لا غير وقعوا في هذا الخلاف الذي لا طائل تحته

فصل

وذلك ان منهم من قال بالاربعةين . ومنهم من قال بانثى عشر ومنهم من قال بالثلاثة دون الامام . ومنهم من قال بالثلاثين ، ومنهم من قال بالاربعة . ومنهم من قال بسبعة . ومنهم من قال بتسعة ، ومنهم من قال بعشرين . ومنهم من قال بخمسين . ومنهم من قال بسبعين . ومنهم من قال بجمع كثير من غير تقييد .

وكل قائل يقول من هذه الاقوال اقتزع دليله لقوله من قضية وقع فيها ذكر العدد الذي اختاره ، وذهب اليه في العدد المعين لصلاة الجمعة بدون ان يكون في ذلك ادنى اشارة ولا تلميح الى ما يفيد الشرطية بل ولا الاستحباب .

وبعبارة اخرى بدون ان يكون في ذلك ما يدل على صحة الاستدلال كما يظهر لمن رجع الى كتبهم

والاقوال التي تكون مبنية على هذا الاساس من الاستدلال الواهي تكون مردودة لا محالة ونصيبها الرفض وعدم القبول عند اهل العلم كما لا يخفى . لان الله تعالى لم يتعبدنا بمحض رأي الرجال ، ولا بانباع كل من

قال . وانما امرنا بانناح رسولہ صلى اللہ علیہ وآلہ وسلم الذی ارسلہ لیبین
للناس ما نزل الیہم

ورسول اللہ صلى اللہ علیہ وآلہ وسلم لم یشرط فی صحة صلاة الجمعة
عدداً معیناً ، ولا مکاناً مخصوصاً ولا خص الجمعة بشرط عن بقية الصلوات
ومن ادعى أن هناك نصاً یوجب عدداً معیناً لصحة صلاة الجمعة
فلیاتنا بہ ولن یجد الی ذلك سبيلاً ابداً .

فصل

لاجل هذا كان القول الصحيح في شأن صلاة الجمعة هو انه ان كانت
الجماعة شرطا فيها ، فهي كسائر الجماعات يكفي فيها ما يسمى جماعة
شرعا ولغة ، ومن تكلف سوى هذا فقد اتى بما لا يبرهان له عليه مطلقا .
والجماعة في اللغة تطلق على الاثنين فما فوق . وفي الشرع كذلك
كما سيأتي ،

فاذا اجتمع رجلان فقد وجدت بهما الجماعة فليصليا الجمعة كما لو
كانت جماعة فيها الف رجل بدون فارق مطلقا اللهم الا ان يكون ذلك
في زيادة الفضل والثواب وذلك لا علاقة له بالصحة

فصل

قال ابن حزم رحمه الله تعالى في المحلى : والجمعة اذا صلاها اثنان
فصاعدا ركعتان يجهر فيهما بالقرائة
وقال الشيخ الاكبر رضي الله تعالى عنه في الفتوحات في فصل
الشروط المختصة بيوم الجمعة فمن واحد مع الامام وبه اقول سفرا وحضرا
وفي الميزان للعارف الشمراني رضي الله تعالى عنه وقال ابو ثور ان
الجمعة كسائر الصلوات متى كان هناك امام وخطيب صحت أي متى كان

حال الخطبة رجلان . وحال الصلاة رجلان صحت فان خطب كان واحد منهما يسمع ، وان صلى كان واحد ملهما ياتم به اهـ

هكذا في الميزان عن ابي ثور ولكن يظهر ان هذا النقل غلط منه والصواب ما ذكره ابن حزم عنه في المحلى قال : وعن الحسن البصري اذا كان رجلان والامام ثالثهما صلوا الجمعة بخطبة وركعتين وهو احد قول سفيان الثوري ، وقول ابي يوسف ، وابي ثور فأبو ثور ممن يقول باشتراط الثلاثة الامام ورجلان معه

وأما القائلون بما ذكره الشمراني من اشتراط اثنين فحسب . فنقله ابن حزم عن ابراهيم الذمعي فقيه التابعين قال اذا كان واحد مع الامام صليا الجمعة بخطبة وركعتين وهو قول الحسن بن حي ، وابي سليمان وجميع اصحابنا وبه نقول اهـ

(قلت) وهذا هو الصواب والقول الفصل في الجماعة لمن يقول بشرطها في صلاة الجمعة وركعتين

وانا لا اقول بشرط الجماعة في صلاتها وركعتين . بل اذا صلاها الانسان وحده لعذر نزل به منعه عن اتيان الجماعة صلاها وركعتين . فحسب لانها كذلك فرضت . وليست بدلا عن الظاهر كما يقول الفقهاء . وقد بهت ذلك بادلته في كتابي (محاضرة النشوان في الجواب عن سؤال عالم تطوان) وهو مطبوع فليراجع فلا تحتاج الى اعادة الكلام على ذلك هنا .

والمقصود هنا هو بيان ان اشتراط عدد معين في جماعة صلاة الجمعة لم يرد به شرع مطلقا . فجماعتها كسائر الجماعات ومن ادعى خلاف هذا فليأت ببرهانه ان كان صادقا ، والا فليسكت . ولا يسارع الى افكار ما لم يصل اليه علمه ، ويبلغه فهمه . وحسبه العمل في نفسه بمذهبه . وقول امامه ولا ينبغي ان يلزم غيره ممن نور الله تعالى بصيرته وهذه الى الاختيار ، وأخذ الاقوال باذلتها ان يعمل بما يعمل هو به .

فصل

وقد وقع المألكية في هذا الموضوع تناقض غريب . ونضارب عجيب
جسداً وخرجوا عن استدلالهم الذي قروه في شأن الخطبة التي نصح بها
الجمعة عندهم

فالاستدلال الذي أثبتوا به العدد المعين للجماعة الجمعة لم يلاحظوه
ولم يعملوا به في شأن الخطبة التي نصح بها الجمعة وجعلوها شرطاً في
صلاحتها ركعتين . مما يدل على أنه استدلال وقع ملهم عن غير تأمل
وتدبر . ولا جعلوه قاعدة يطبقونها على الجزئيات ويلتزمون الرجوع إليها
في الأشباه والنظائر . كما هو الواجب في مثل ذلك وإذا لم يقبلوه في
شأن الخطبة ولم يلتزموه فيها ورأوه غير صالح للاستدلال في بابها .

فلنحس أيضاً لا نقبله ملهم في شأن العدد المعين للجماعة . فليس
موقفهم منه في شأن الخطبة أولى بموقفنا منه في شأن العدد المشروط
وبهتان ذلك أنهم ذهبوا إلى أن المعتبر في خطبة الجمعة ما تسميه
العرب خطبة قال خليل رحمه الله تعالى في شروط الجمعة من مختصره :
ويخطبتين قبل الصلاة مما تسميه العرب خطبة اهـ

فرضوا بحكم اللغة في هذا الباب . وأن مكان ما تسميه العرب
خطبة لم يفعله الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في خطبه منذ فرضت
الجمعة . ولا اقتصر عليه مطلقاً ، فالحقيقة الشرعية في الخطبة اخص من
الحقيقة اللغوية

ولم يلاحظوا هذا الحكم في الجماعة التي تنعقد بها الجمعة فاشتراطوا
لها عدداً مفصّوصاً بحيث إذا لم يتم لا نصح الجمعة مع أن الجماعة في اللغة
تطلق على الاثنين فما فوق . فما الذي جعل اللغة في حد الخطبة معتبرة
وفي حد الجماعة غير معتبرة مع أن الموضوع واحد بدون فارق
(فإن قالوا) أن الجمعة لم تصل تلك شُرعت إلا في جماعة زائدة على ما

يطلق عليه في اللغة جماعة فاعتبرنا ذلك وصرنا اليه .
(قلنا) وكذلك الخطبة لم تقم من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
مما شرعت الجمعة الا بقدر زائد على ما يطلق عليه في اللغة خطبة .
فيجب اعتباره والمصير اليه ولا فرق

على انه كان ينبغي العكس وهو عدم جواز الخطبة الا بالصيغة
الرائية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه فعل فسر الخطبة المشروعة
فوجب المصير اليه ، لانها صارت بذلك حقيقة شرعية وهي مقدمة على
الحقيقة اللغوية من غير شك .

وجواز انعقاد الجمعة باثنين فما فوقها لان الجماعة مع كونها في
اللغة تطلق على ذلك القدر . فقد اعتبره الشارع ايضا وسمى ذلك القدر
جماعة . فصارت الجماعة بذلك معتبرة لغة وشرعا ووقوع صلاة الجمعة بعدد
مخصوص لا يدل على شيء ولا يخالف النص الشرعي ، واللغوي في ذلك
لان الفعل لا صيغة له كما هو معلوم ولم يرد نص في اعتبار عدد مخصوص
للجمعة حتى يصار اليه وتخص جماعة الجمعة عن سائر الجماعات بحقيقتها
الشرعية في ذلك فتأمل هذا يظهر لك تناقض المالكية جيدا ان شاء الله تعالى

فصل

اما النص الشرعي في اعتبار الجماعة باثنين فما فوقهما فهو ما رواه
ابن ماجه عن ابي موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه ، واحمد والطبراني
وابن عدى عن ابي امامة رضي الله تعالى عنه والدارقطني في سلته عن
ابن عمر رضي الله تعالى عنهما . وابن سعد والبخاري والباوردي عن
الحكم بن عمرو رضي الله تعالى عنه كلهم رفعوا الحديث اثنان فما
فوقهما جماعة .

فوجب على المالكية القائلين بان الخطبة المعتبرة هي ما يسمى خطبة

عدد العرب أن يقولوا ايضا بان الجماعة المعبرة في الاعتقاد الجمعة هو ما سماه
الشارع جماعة ودلت عليه اللغة ايضا

فقد علمت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاثنان فما فوقهما
جماعة . فلم يشترط في اسم الجماعة الا ما يتحقق به نفى الفردية وتأييد
هذا بانه صلى الله عليه وآله وسلم مع كونه عظم من شأن الجمعة ، وأمر
بها امرا مؤكدا . لم يبين عددا مخصوصا لجماعتها وهو صلى الله عليه وآله
وسلم المرسل لبيان الشريعة وتفصيل احكامها ونعتقد الاعتقاد الذي لا
يشوبه شك ولا بطراً عليه نقض انه صلى الله عليه وآله وسلم ما انتقل الى
الرفيق الاصل المقدس حتى ترك امته على هداية تامة من امر الشريعة التي
اتى بها . فبين وفصل ولم يترك في شيء اذى به اذى لبس واشتباه ولا
يوجد مسلم يخالف في هذا

فكيف يترك صلى الله عليه وآله وسلم بيان شرط أعظم الفرائض
واهم مظاهر الدين ، وهو الجمعة فلم يبينه . ووضحه وبدع امته في لبس
منه وشك يخطون فيه خبط عشواء مع علمه صلى الله عليه وآله وسلم بأن
ذلك الشرط لا يكمل الا بعدد مخصوص هذا والله لا يجوز في العقل القول به
فلم يبق بعد هذا الا ان الجماعة في الجمعة هي التي تسمى جماعة في
الشرع واللغة ، ولا زائد وذلك هو الموافق للركن الاعظم . والاساس
الاهم الذي بليت عليه الشريعة من مخالفة أهل الكتاب في كل شيء
من عوائدهم فضلا عن عبادتهم

ولو لم يكن الا هذا في ابطال ما ذهبوا اليه لكف وشفى . فقد ترك
صلى الله عليه وآله وسلم امورا كثيرة لما علم ان أهل الكتاب يعملون
مثلها ، بل امر بامور كثيرة وعلل الامر بها بان أهل الكتاب لا يفعلونها
كما انه نهى عن اشياء اخرى وعلل النهي بان أهل الكتاب يفعلونها
مما دل على ان مخالفهم من مقاصد شريعتنا المشروعة كما قلنا

وهذا فيما لم يبلغ درجة الجمعة في الاهمية فكيف بها وهي الركن الاعظم والمشرع الاهم من مشاعر الاسلام فالخذر الحذر من الوقوع في الدواهي بسبب الجهل والخروج عن الاتباع . فالجماعة التي شرعها الشارع للجمعة هي الجماعة التي شرعها لسائر الصلوات لا فرق بين هذه وتلك ولو كانت جماعة الجمعة تزيد شروطا واحكاما على سائر الجوامع لبينها الشارع . فما كان ربك نسبيا . وحيث لم نجد منه بيانا لها ، ولا تخصيصا لعددتها . علمنا بقيننا انها مثل الجماعات الاخرى وهما هي كتب السنة بين اهلينا فليحظر المنكر لهذا الحكم هل يجد نصا عن الشارع بثبت قوله ، ويؤيد مذهبه فانه يستحول عليه ذلك تماما .

فهذه خلاصة القول في شأن الجماعة التي تنعقد بها الجمعة وما سوى ما قررناه فكله كلام لا اصل له ورأي لا دليل عليه . فكن منه على بال ولا يهولك اقوال الرجال

فصل

ومثل هذا في البطلان والفساد . وعدم وجود دليل عليه وبرهان اشتراطهم لاقامة الجمعة . كانا مخصصا وذلك المكان بشرط فيه ان يكون مبنيا بالحجارة والطين مستقوفا بالحشب (1) وان يكون في مدينة

(1) قال الباجي من شرط المسجد البناء المخصوص على صفة المساجد . وقدم ائني رحمه الله تعالى في اهل قرية انهدم مسجدهم وبقي لا سقف له فعضرت الجمعة قبل ان يبنوه انه لا يصلح لهم ان تجتمع الجمعة فيه ويصلون الظهر اربعا انظر بهارة الكهرج 2 / 86 / فلا جمعة على اهل الخيام بل والبرارك وسكان مدن القصدير الذين يبلغون اليوم في كل مدينة الآلاف لان المالكية يقولون لا جمعة على اهل العمود لان الاصل ان الظهر اربع ركعات فلا ينقل عن ذلك الا بيقين وهو المصير او ما يشبهه من القرى التي بها الاسواق والمساجد قال في التنبيهات ظاهر المدونة وقول جماعة اصحابنا ان الجامع شرط وانبا اختلفوا هل هو شرط في الوجوب والصحة او في الصحة فقط هذا قول المالكية فهل تجدد له اصلا في السنة ١١٩

مسورة مشتملة على الحاكم الخ ما اشترطوه في ذلك فان هذا ايضا من شريعة اليهود والنصارى في تخصيص العبادة والصلاة بالبيع ، والكنائس لا يصلون في غيرها مطلقا كما هو معلوم

اما شريعتنا الحمديّة السبعة فالارض كلها مسجد - الا ما استثناه النص - لا فرق في ذلك بين ما كان مبنيا مسقفا ، او غير مبني ولا مسقف لا حرج على المسلمين في اقامة صلاتهم في المسجد وغير المسجد وفي المدينة العامرة بالاسواق والمشملة على السلطان والقاضي وبين الصحارى الخالية الموحشة التي لا يكون فيها الا المصلى وحده .

وهذا من خصوصية هذه الامة ورحمة من الله تعالى بها بسبب بني الرحمة صلى الله عليه وآله وسلم حيث خصه الله تعالى عن سبقه بان جعل له الارض مسجدا وطهورا فحيثما ادركت المؤمن الصلاة فعنده مسجده ومعه ظهوره ، بخلاف اليهود والنصارى فانهم لا يؤدون صلاتهم الا في الكنائس والبيع

فالمشترطون للجمعة مكانا خاصا زيادة على كونهم متشبهين في ذلك باليهود والنصارى ومقتدين بهديهم الحرج في اشتراط مكان خاص للصلاة والعبادة فانهم يرون مع ذلك هذه الخصوصية وهذه الكرامة التي اكرم الله تعالى بها هذه الامة المشرقة ببعثة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ومع هذا وذاك كله لم يأخذوا في ذلك الشرط بنص كما هو الحال في شرطهم في العدد المعين . ولم يسلكوا فيه مسلكا صحيحا ولا وقفوا مع الاتباع . ولا اعتبروا الوارد في ذلك

ومما كان هكذا فهو باطل محض . وفاسد غير مقبول ويرد عليهم ولو اجتمعوا كلهم على العمل به

والامر بالجمعة وقع عاما غير مقيد بشرط مطلقا فهو كغيره من

الأوامر الشرعية التي ليست مقيدة بقيد ، بل قال تعالى : اذا نودي للصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله

فمدلول الآية وجوب السعي الى الجمعة اذا سمع النداء لها في اي
مكان وقع الداء لها من غير تقييد مطلقا .

والرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي ارسله الله تعالى لبيان ما
افضل اليه لم يقيد وجوب هذا السعي بشرط . ولا خصصه بشئ .

بل قال صلى الله عليه وآله وسلم لقوم يتخلفون عن الجمعة لقد هممت
ان آمر رجلا يصلي بالناس ثم احرق على رجال يتخلفون بيوتهم رواه مسلم
وهذا منه صلى الله عليه وآله وسلم تهديد ووعيد للجميع من يتخلف
عن اجابة نداء الجمعة من امته . فليدخل فيه اهل البوادي والخواضر ومن له
مسجد ، ومن ليس له مسجد ، ولو كان ذلك مشروطا لبينه صلى الله عليه
وآله وسلم لان الجزاء يترتب على حصول الشرط فكان الواجب بيانه
ليكون الانذار تاما والنص مبينا

فعلمنا يقينا ان حكم الجمعة كسائر الصلوات في كونها لا يشترط
لصحتها مكان بصفة خاصة . اذ لو كان ذلك مشروطا لها لبينه صلى الله
عليه وآله وسلم .

فمعنى اخذوا ذلك الشرط . وتلك القيود

(فان قالوا) انه ما بلغنا ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم صلى
الجمعة ولا الصحابة في غير المسجد ، وفي غير محل اقامتهم فوجب ان يكون
ذلك واجبا لان بيان الواجب واجب

(قلنا) نعم . ولكن لم يبلغكم ايضا ان ذلك المسجد كان مبنيا
بالحجارة والطين مستقفا بالخشب ، ولا في بلد كان فيه القاضى والحاكم ،
ثم بعد هذا لم يبلغكم انه قال لا نجب الجمعة الا كذلك وقولكم

بيان الواجب واجب . انتم اول من خالفه وتناقض في القول به
فقد قلتم ان الخطبة يكفي فيها ما يسمى خطبة عند العرب مع ان
عمل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يخالف ذلك وفعله بيان للواجب
من الخطبة فهو واجب ايضا

وقلتم بعدم القعود بين الخطيبين مع انه مخالف للعمل الذي هو
بيان للواجب

وقلتم بعدم وجوب القعود عند الصعود الى المنبر مع انه يخالف للعمل
الذي هو بيان للواجب

وقلتم بجواز الخطبة قاعدا مع انه صلى الله عليه وآله وسلم ما خطب
قاعدا وفعله بيان للواجب

الى غير هذا من القضايا التي خالفتم فيها في الجمعة وحدها عمل
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي هو بيان للواجب على قولكم

فصل

وأما مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي صلى فيه الجمعة
فلم يكن على الحالة التي اشترطتم للجمعة مطلقا

وكذلك لم يكن في المصر الجامع الكبير الحاوي للجميع ما ذكرتم فيه
من الشروط المعتبرة لصحة الجمعة

والمقرر المعروف ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لما اتى المدينة
كان مكانها متفرقين في قرى صغار مفرقة

فبنو مالك بن النجار في قريتهم حوالى دورهم وبنو عدى بن
النجار في دارهم كذلك وبنو امازن بن النجار كذلك ، وبنو سالم
كذلك ، وبنو ساعدة كذلك ، وبنو الحارث بن الخرج كذلك ، وبنو عمرو
ابن عوف كذلك وبنو عبد الاشهل كذلك ، وهكذا سائر بطون الانصار
فبنى صلى الله عليه وآله وسلم مسجده الشريف في بنى مالك بن

النجار وجمع فيه في قرية ليست بالكبيرة ولا تعد مصرا كما نشترون
وقبل ان يبني صلى الله عليه وآله وسلم المسجد صلى اثنى
عشر يوما في المحل الذي بناه فيه وهو عريش

والعريش بيت او حظيرة تتخذ من جريد اللخل يستظل بها
ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في هذه الايام الاثنى عشر
الجمعة في ذلك العريش لانه اول ما قدم المدينة جمع بهم كما حكاه ابن
اسحق وغيره وهم لا يقولون بجواز الجمعة في العريش

فهذا مخالف ايضا لعمل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ثم انه صلى
الله عليه وآله وسلم لما بناه جعل جدار المسجد غير مرتفع . ففي الصحيحين
كان جدار المسجد عند المنبر ما كانت الشاة تجوزه وقالت عائشة رضي
الله عنها كان طول جدار المسجد بسطة وكان عرض الحائط لبنة لبنة

ثم ان المسلمين كثروا فبذوه لبنة ونصف ثم قالوا يا رسول الله لو امرت
فتزيد فيه قال نعم فأمر به فزيد فيه وبني جداره لبنتين مختلفتين ثم
اشتد عليهم الحر فقالوا يا رسول الله لو امرت بالمسجد فظلل قال نعم فأمر له
بسواري من جذوع النخل شقة شقة . ثم طرح عليها العوارض والخصف
والاذخر . وجعل وسطه رحبة فاصابتهم الامطار فجعل المسجد يكف يقطر
سقفه عليهم فقالوا يا رسول الله لو امرت بالمسجد فطين فقال لهم عريش
كعريش موسى تمام وخشبات ، والامر اعجل من ذلك ، فلم يزل كذلك
حتى قبض صلى الله عليه وآله وسلم ، قال الحافظ ابن النجار في تاريخ
المدينة المسمى الدررة الثميلة ص 57 ط مكة : ويقال عريش موسى كان
اذا قام أصاب رأسه السقف

فهذا وصف مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان
يصلى فيه الجمعة يخالف - كما ترى - جميع ما يشترطونه في مسجد الجمعة
من الشروط العسيرة

فأين الاتباع والاقتداء بالعمل الذي وقع بينا للواجب وعلى هذا العمل كان شأن الصحابة ومن بعدهم لا يخصون للجمعة سجدا على هيئة خاصة .

بل ورد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الجمعة باصحابه وهو مسافر . روى ذلك عبد الرزاق عن ابن جريح قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع باصحابه في سفر وخطبهم يتوكلأ على عصا وهذا وان كان منقطعا لكن يشهد له ما رواه ابن حزم في المحلى بسند صحيح عن امي ثمريرة انهم كتبوا الى عمر بن الخطاب يسألونه عن الجمعة وهم بالبحرين فكتب اليهم ان جمعوا حيثما كنتم

فلم يكن عمر رضي الله تعالى عنه يأمرهم بالتجميع حيثما كانوا الا وعنده علم بذلك موقوف عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأول جمعة صليت في الاسلام صلاها الصحابة رضي الله تعالى عنهم في هزم النبي من حرة بنى بياضة في نقيع يقال له نقيع الخضعات صلاها بهم أسعد بن زرارة رضي الله تعالى عنه

ومع توفيق الله تعالى لأسعد بن زرارة ولمن معه أصلاتهما فيبعد كما قال السهيلي رحمه الله تعالى في الروض الانف ان يكون فعلهم ذلك من غير اذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم اه اقول وحتى لو لم يكن اذن لهم في ذلك فقد علم حتما أنهم صلوها في نقيع . وهو المكان الذي يجتمع فيه الماء لا يستريح سائر ولا يحوطهم حائط ولم ينههم ولا امرهم باعادة صلاة الجمعة ظهرا كما يقول الفقهاء الذين يحكمون ببطلان الجمعة في العراق (1) ولما اذن صلى الله عليه وآله وسلم لمصعب بن عمير بصلاة الجمعة

(1) انظر وصف هذا النقيع في معجم البلدان لياقوت ومشارك الانوار للقاضي عياض لتعلم ساحة الاسلام . وقسم الصحابة رضي الله تعالى عنهم لتعاليمه على حقيقتها فذهبوا في هذا المكان الذي كان عبارة عن غابة تسمى فيها الخول والارل الامر الذي يعد عند الفقهاء من المنغترات التي لو وقعت في زمانهم لقامت قهاتهم ورفعوا الامر الى الحاكم للميل على منه

قبل ان يهاجر لهم يأمره بان يجمع في مسجد على صفة خاصة كما يشترطون ، وانما اذن له اذنا عاما بدون ان يقبده بشئ .

فقد روى الدارقطني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذن بالجمعة قبل ان يهاجر ، ولم يستطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يجمع بمكة فكتب الى مصعب بن عمير أما بعد فانظر اليوم الذي تجهر فيه اليهود بالزبور لسبتهم فاجمعوا نساءكم وابناءكم فاذا مال النهار عن شطر علد الزوال من يوم الجمعة فتقربوا الى الله بركعتين الحديث

فأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بصلاة الجمعة بدون ان يشترط لهم شرطا في ذلك . وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فمن اين جاءت هذه الشروط وعمن أخذت

ثم ان عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما يقول كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطبهم في السفر رواه الطبراني في الكبير فهذا يفيد انه كان يصلّيها في السفر كما كان يصلّيها في الحضر ومعلوم ان صلاتها في السفر غير ممكنة في مسجد جامع المشروط المطلوبة عند الفقهاء .

وذكر المؤرخون ان عقبة بن نافع لما دخل القيروان اختط المسجد الاعظم ولم يحدث فيه بناء وكان يصلّي فيه وهو كذلك ، ولا شك انه كان يصلّي فيه الجمعة كذلك . وقد ذكر ابن اسحق ان عقبة كان معه في عسكره خمسة وعشرون صحابيا واما التابعون فشئ كثير

وخلاصة القول ان الجمعة فريضة من الفرائض وصلاة من الصلوات المكتوبة تضلي كغيرها في جميع بقاع الارض التي جعلت لنا كلها مسجدا تكرمها لنا من الله تعالى ورحمة بهذه الامة حيث كانت الامم السابقة كما ورد لا يصلون الا في اماكن خاصة ، فرفع الله تعالى بمنه عنا ذلك الحرج وجعل المسلم المحمدي في سعة من امر صلاته فحيثما ادر كتته الصلاة اداها

وهذا لا يخالف فيه عاقل ولا يجادل فيه الا غبي جاهل وشريعتنا
الغراء بعيدة عن التعمق مبرأة من القنطع مطهرة من التعنت والتشدد
جاءت باليسر ورفع الحرج ولهذا قال ابن رشد رحمه الله تعالى في بداية
المجتهد لما ذكر هذه الشروط ، وهذا كله لعله تعمق في هذا الباب
ودين الله يسر ولقائل ان يقول ان هذه لو كانت شروطا في صحة الصلاة
لما جاز ان يسكت عنها عليه الصلاة والسلام ولا ان يترك بيانها لقوله
تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم . ولقوله وتبين لهم الذى اختلفوا فيه
والله المرشد للصواب اهـ

وهذا هو الحق فشد يدك عليه ودع هوس الفقهاء في هذه الفريضة
وحلها حيثما كنت وبأي عدد كان كما تصلى غيرها من الفرائض

وقد زادوا شرطا اقيح من هذه الشروط كلها بل هو اسوأها وثالث
اثافيها . وهو امتناع التجميع الا باذن الحاكم والا كانت الجمعة باطلا فاسدة
لا يقبلها الله تعالى ولا ينظر الى صاحبها

فيا عباد الله !! اين وجد هؤلاء الجهلة هذه الشروط الضالة الفاجرة التى
ما اخذوها الا من الشيطان وقد ورد ان الشيطان يخرج في صورة الانسان
يحدث الناس بما لم يسمع به اباؤهم

فوالله ان هذه الشروط ما كانت عند اباؤنا وسلفنا الصالح وانما هي اقوال
كهنوتية باباوية لا علاقة لها بشريعة الاسلام ولا لها ادنى صلة بهديه السمح
الذى يربط العبد بربه من غير ان يجعل للمخلوق سلطانا عليه في عبادته
وتوجهه الى مولاه ومليكه الحق المبين ولا يوجد هذا الشرط الجائر البائر
فى ابسط مظاهر العبادات فضلا عن اهمها واعظمها واروعها مظهرها وهي
صلاة الجمعة

فنعوذ بالله تعالى من الخذلان ومن القول فى الدين بالكذب والزوم
والبهتان واتباع وساوس الشيطان

وهذا آخر ما تيسر املاؤه . والحمد لله وحده لا رب غيره وصلّى الله
على سيدنا ومولانا محمد الفاتح لما أغلق والخاتم لما سبق وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا طيبا مباركا فيه الى يوم الدين

وكتب عبد العزيز بن محمد بن الصديق

كان الله تعالى له

